

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار

الأستاذ المساعد الدكتور

حسين عليوي ناصر الزبادي

جامعة ذي قار - كلية الآداب

المدرس

حاكم ناصر حسين

جامعة ذي قار - مركز أبحاث الأهوار

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار

الأستاذ المساعد الدكتور

حسين عليوي ناصر الزبيادي

جامعة ذي قار - كلية الآداب

المدرس

حاكم ناصر حسين

جامعة ذي قار - مركز أبحاث الأهوار

المستخلص

هناك أزمة سكن حقيقة في العراق خاصة في مراكز المدن وهذه الازمة يمكن ملاحظتها بشكل كبير من خلال الانتظار الواضح في الوحدات السكنية ، ويقدر العجز الإسكاني في العراق بحدود ٢ مليون نسمة لعام ٢٠١٠ .

يهدف البحث الى دراسة التوزيع الجغرافي للمساكن في المحافظة ، ثم بيان أهم العوامل الجغرافية المؤثرة على هذا التوزيع فضلا عن بيان الحاجة المستقبلية للمساكن . وقد تم الاعتماد على المنهج الجغرافي الإحصائي التحليلي في دراسة العديد من التطورات والمتغيرات التي صاحبت التوزيع الجغرافي ، فضلا عن الاهتمام بالجوانب الإحصائية الكمية في قياس مستوى التوزيع وتبنيه المكاني ، إذ لا يخفى ما للأساليب الإحصائية من أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية المعاصرة .

وقد ظهر من خلال البحث ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة لدراسة الواقع السكني في المحافظة وتحديد الاحتياجات ودرجة الانتظار ومعدل التزاحم على ان تحدد المعلومات بشكل دوري بالإضافة الى تأهيل وتشغيل كافة معامل وتصانع المواد الإنسانية في المحافظة وهذا له مردود ايجابي من عدة نواحي فهو يساهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل فضلا عن خفض أسعار المواد

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

الإنسانية. كما تم تقدير الحاجة المستقبلية للمحافظة بحوالي .١١٢٨٩١.٤ وحدة سكنية وهي حاجة المحافظة للمساكن عام .٢٠٢٠ .

المقدمة

(Introduction)

يقصد بالوحدة السكنية Dwelling Unit كل مبني او جزء منه معد اصلا او محور للسكن وله باب ومدخل مستقل يؤدي الى الطريق العام وقد يشغل بأسرة او أكثر ويكون من غرفة او أكثر وقد تكون دار مستقلة او شقة او خيمة او كرفان ... الخ (١) و يعد الإسكان من المؤشرات التنموية المهمة التي تcas جودتها بجملة من المقاييس كتوفر الوحدات السكنية والانخفاض عدد الأسر في الوحدة السكنية الواحدة ومدى الحصول على الخدمات الأساسية ، فضلا عن الكثافة السكنية بأنواعها المختلفة ودرجة التزاحم او الاكتظاظ Overcrowding داخل الغرفة الواحدة .

ليس هناك ادنى شك في ضخامة ازمة السكن في العراق خاصة في مراكز المدن وهذه الازمة يمكن تلمسها بشكل كبير من خلال الاكتظاظ الواضح في الوحدات السكنية ، ويقدر العجز الإسكاني في العراق بحدود ٢ مليون نسمة لعام ٢٠١٠ (٢) .

برصد نمو السكان في محافظة ذي قار Aim of Research) يتمثل هدف البحث (وتحديد معدلاته واسقاطاته زمانياً ومكانياً وما ينجم عن ذلك من تفاقم مشكلة السكن ، اذ ييدو ان معدلات نمو بناء المساكن لا تواكب النمو العالى للسكان .

ولهذا يهدف البحث الى :-

اولاً :- دراسة معدلات النمو السكاني في المحافظة ، وتبين هذا النمو في وحداتها الادارية وعوامله.

ثانيا:- دراسة عدد الوحدات السكنية المطلوب بناؤها خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ ،

٢٠١٧ - ١٩٩٧ ، ولكل وحدة ادارية ، مع بيان حجم المشكلة السكنية المتوقعة

لسنتي الهدف ٢٠٠٧-٢٠١٧ .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

ثالثاً:- دراسة حجم المشكلة السكنية فيها ، ولنفس الفترة اعلاه ، ولكل وحدة ادارية، ممثلة بالعجز السكاني ، وتبينه في تلك الوحدات وعوامله .

رابعاً:- بيان اثر النمو السكاني في المحافظة ووحداتها الادارية على مشكلة السكن ، مع بيان الاثر المستقبلي لهذا النمو على المشكلة .

وفيما يتعلق بمنهجية البحث (The Method of Research) فقد تم الاعتماد على المنهج الجغرافي الإحصائي التحليلي في دراسة العديد من التطورات والتغيرات التي صاحبت التوزيع الجغرافي ، فضلا عن الاهتمام بالجوانب الإحصائية الكمية في قياس مستوى التوزيع وتبينه المكاني ، إذ لا يخفى ما للأساليب الإحصائية من أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية المعاصرة .

أما منطقة الدراسة (Area Study) فتتمثل بمحافظة ذي قار التي تمثل إحدى محافظات جنوب العراق وتكون المحافظة من عشرون وحدة إدارية مابين قضاء وناحية كما يتضح من الخارطة (١).

وفيما يتعلق بمصادر الدراسة (Bibliography of Study) فقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات التي وفرتها الجهات الرسمية المتمثلة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكتولوجيا المعلومات نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠. فضلا عن البيانات الصادرة من خلال التعداد العام للسكان لعامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧.

أما هيكلية البحث (Arrangement Research) فقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم البحث الى محورين ، تناول المحور الأول المفاهيم العامة وضوابط الطلب الإسکاني في المحافظة أما المحور الثاني فقد تم من خلاله دراسة التوزيع الجغرافي للمساكن بحسب البيئة ومعدلات الإشغال أعقبها قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها .

اما مبررات ومسوغات البحث The Justifications of Research فقد تمثلت بوجود المشكلة السكنية في محافظة ذي قار التي افرزت العديد من المشاكل منها وجود اسر تشتراك في مسكن واحد وهي اسر قابلة للانشطار مستقبلا وهو امر ينجم عنه العديد من المشاكل الاجتماعية . فضلا عن وجود بعض الاسر التي تقطن مساكن غير صالحة للسكن كالصراائف وبيوت الطين والخيم . الى جانب وجود العديد من المساكن الآيلة للسقوط .

أولاً : السياسة الإسكانية (مفاهيم عامة)

يقصد بالإسكان الصيغ التخطيطية الممارسة لتوفير وحدات سكنية في موقع معين مستعينة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية للبيئة المستمرة للاستيطان^(٣) . وال الحاجة الى المسكن لا يمكن عزلها عن الاحتياجات الأساسية الأخرى ، فكلها متراقبة ترابطا وثيقا وليس في الإمكان إشباع أي منها بمفرده عن الحاجات الأخرى^(٤) . فالإسكان ليس إنشاء دور فقط بل يتطلب إنشاء جميع التسهيلات والمرافق المدنية في المناطق الجديدة لتكون مجتمع متكامل كتهيئة الأراضي وتعبيد الشوارع وبناء المدارس والأسواق والنواحي ومد أنابيب الماء والمجاري وخطوط الكهرباء والهاتف .^(٥)

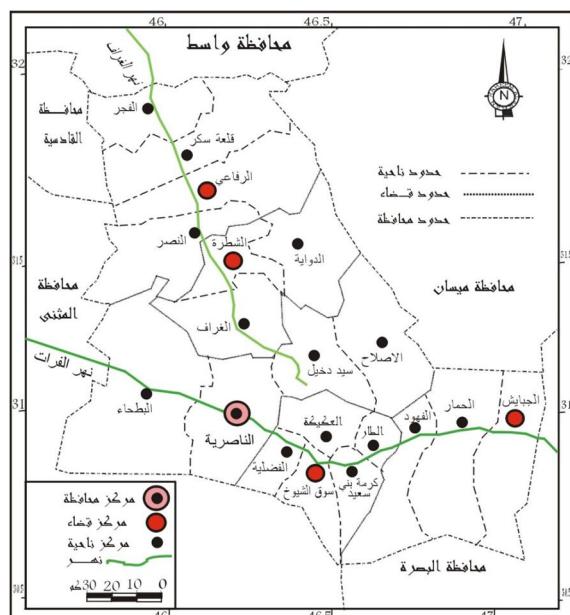
ان للخصائص السكنية أهمية واضحة على الواقع الصحي في المجتمع، إذ يعتبر توفر المسكن المناسب مؤشر لانخفاض الاصابة بالكثير من الأمراض ومن ثم تقليل الوفيات. ويعتبر المسكن صحيا و المناسبا للسكن والحياة إذا توفر فيه الهواء النظيف والماء النقي والمأوى الكافي وبعد عن الأماكن الملوثة . وتحقق صحة الأفراد من خلال البيئة السكنية الصالحة .

ليس هنالك أدنى شك في ضخامة أزمة السكن في العراق وخاصة في مراكز المدن الكبرى وهذه الأزمة يمكن تلمسها بشكل واضح من الاكتظاظ الواضح في الوحدات

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (١٩٣)

السكنية ، التقسيمات الفرعية (غير القانونية) للوحدات السكنية القائمة أصلاً أو لقطع الأرضي حيث يلاحظ إن عدد الأسر التي تشغل وحدة سكنية واحدة (مفرزة رسمياً) في ازدياد مستمر . ناهيك عن تقادم الرصيد السكني الموجود حالياً وما يتبع عنه من تدهور مستوى الوحدة السكنية الإنسائي والخدمي . ويقدر العجز الإسكاني في العراق بحدود (٢) مليون وحدة سكنية حتى نهاية عام ٢٠٠٨ ، تم احتساب هذا الرقم على أساس الإسقاطات الإحصائية عن التعداد العام للسكان الذي أجري في العراق (عام ١٩٩٧) حيث لم يجر إحصاء سكاني أحدث منه لغاية الآن (١) .

خرطة (١) الخريطة الإدارية لمحافظة ذي قار



المصدر : الباحث بالأعتماد على :
جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، خارطة محافظة ذي قار الإدارية ، مطبعة المساحة ، ١٩٩٢ .

ثانياً : ضوابط الطلب السكاني

يتأثر الطلب الإسكاني كأي حاجة استهلاكية بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتم في ضوءها تحديد مستوى الطلب على المساكن ونوعيتها ومساحتها بل حتى المنطقة التي يتواجد فيها المسكن^(٧) ، لذا يتباين مستوى الطلب على المساكن بحسب الوحدات الإدارية بل وبحسب أحياء المدينة الواحدة ، وعموماً يمكن تقسيم ضوابط ومحددات الطلب على المساكن إلى العوامل الديموغرافية المتعلقة بالنمو السكاني وعوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية تتعلق بالبنية الاجتماعية .

ان من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الإسكان هو المناخ السائد في المحافظة حيث ترتفع نسب الرطوبة شتاءً وترتفع درجات الحرارة صيفاً مع ارتفاع واضح في المدى الحراري اليومي والسنوي الأمر الذي يزيد من معدل الاندثار : أي معدل تأكل وتهرب البيوت القديمة التي يجب إزالتها ودهمها .

١- معدل النمو السكاني

نمو السكان (Population Growth) الموجب والسلب ، مصدره ثلاثة عوامل هي المواليد والوفيات والهجرة^(٨) . ويبدو أن العاملين الأولين أكثر ثباتاً واستقراراً من العامل الثالث(الهجرة) التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان في أحجام السكان بصورة فجائية وبأعمار معينة هي غالباً الأعمار النشطة اقتصادياً ، وتختلف معدلات النمو السكاني بين الدول والأقاليم بل وتختلف حسب المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة الواحدة لأن النمو السكاني يعد انعكاساً طبيعياً لمجموعة من المتغيرات ذات الصلة الوثيقة بالخصوصية^(٩) .

ويعد النمو السكاني المضطرب وغير متوازن من أهم التحديات التي تواجه التنمية بشكل عام ، وتشكل عائقاً مرهقاً لمرافق التنمية وقطاعاتها المختلفة ومنها قطاع الإسكان .

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (١٩٥)

لقد بلغ عدد سكان محافظة ذي قار ١٧٢٤٣٩٨ نسمة عام ٢٠١٠ وفقاً لنتائج الحصر والترقيم ، في حين لم يتجاوز الحجم السكاني للمحافظة ١١٨٤٧٦٦ نسمة عام ١٩٩٧ ، حيث أشار معدل النمو السكاني إلى ٣٠.٧٪ للفترة ٢٠١٠-١٩٩٧ (١). أما في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧ فقد بلغ الحجم السكاني للمحافظة ٤٦٦٩٠٤ و ٧٢١٨٠٠ نسمة على التوالي كما يتضح من الشكل (١)

ان الزيادة السكانية في المحافظة لم تقتصر على الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين الولادات والوفيات بل أضيفت إليها الزيادة غير الطبيعية الناجمة عن عامل الهجرة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، وما تبع ذلك من نزوح بسبب اعمال العنف في بعض المحافظات وكما يتضح من الجدول (١).

الجدول (١)

اعداد السكان وعدد العوائل النازحة الى محافظة ذي قار بعد عام ٢٠٠٣

مکان المigration	عدد العوائل	عدد الأشخاص
عدد النازحين جراء اعمال العنف	٧١٦٧	٤٣٠٠
العائدون من ايران	٨٥٧	٥١٤٥
العائدون من الدول العربية ماعدا السعودية	١٤٨٧	٨٩٢٢
العائدون من السعودية	٧١	٤٢٦
المجموع	٩٥٨٤	٥٧٤٩٣

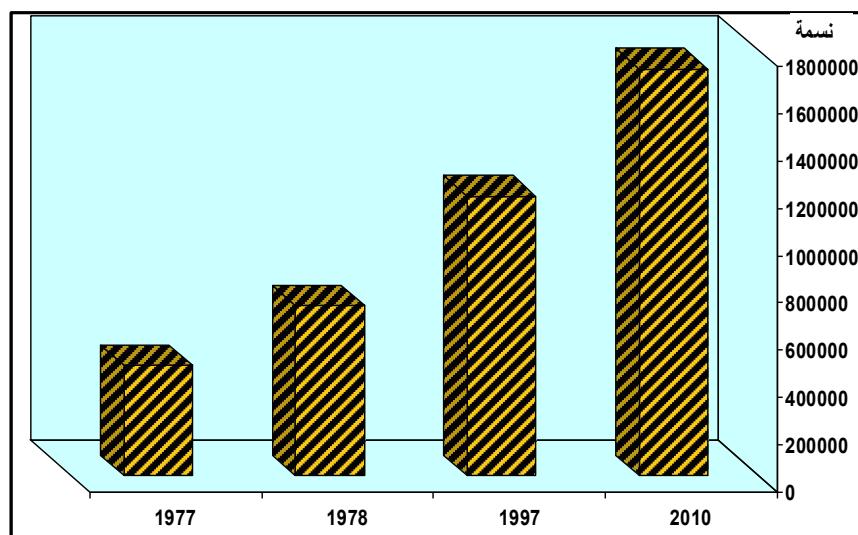
جمهورية العراق ، مجلس محافظة ذي قار ، الواقع التنموي في محافظة ذي قار ، ٢٠١٠

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

الشكل (١)

الاحجام السكانية في محافظة ذي قار للمدة ١٩٧٧-٢٠١٠



المصدر: جدول (١)

٢- ارتفاع مستوى المعيشة

نتيجة للظروف السياسية التي مر بها العراق وما تبعها من تغيرات في الواقع الاقتصادي فقد شهد الدخل والمستوى المعيشي في محافظة ذي قار تباينا واضحا وفجوات كبيرة وتحرك طبقي واسع النطاق اسوة بمحافظات العراق الاخرى .

لقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تحسنا في عام ١٩٨٠ اذ بلغ ٣٨١٢ دولار ثم ما لبث ان انخفض بعد ذلك بسبب الحرب العراقية الايرانية في العام ذاته وفي عام ١٩٩٠ فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق بعد اجتياحه للكويت فتراجع في أثرها مستوى المعيشة ، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ليصل الى ١٨٠ دولار عام ١٩٩١ ثم شهد ارتفاعا طفيفا ليصل الى ٥٨٠

دولار عام ٢٠٠٣ ليبدأ بالتحسن المفاجئ بعد ذلك بفترات واسعة ليصل إلى ٢٨٤٨ دولار عام ٢٠٠٧^(١١).

ان العقوبات الاقتصادية على العراق عرضت الوضع الاقتصادي لل العراقيين الى انتكasaة خطيرة جدا والقت هذه العقوبات ثقلها الاكبر على الافراد والاسر الضعيفة والمتوسطة وطبقاً لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة لعام ١٩٩٥ فان ثلثي العراقيين تعرضت مستويات معيشتهم الى انتكasaة خطيرة اذ انخفض الدخل الشهري الى ثلث ما كان عليه عام ١٩٨٨^(١٢).

ان متابعة متوسط نصيب الفرد من الدخل في العراق لاسيما في عقد التسعينيات من القرن المنصرم يعطي نتائج مظللة لأن ارتفاعه ناتج عن التضخم وليس مؤشراً على نمو الدخل القومي ، اذ يلاحظ التباين في متوسط نصيب الفرد من الدخل حيث بلغ متوسط نصيب الفرد (١٣٢٨٩٥) ألف دينار عام ١٩٩٧ ، وهذا ما يعادل ما يعادل (٣٧.٩٧) دولاراً أمريكي() ، بينما ارتفع عام ٢٠٠٠ الى (٢٧٧٥٣١) أي ما يعادل (٧٩.٢٩) دولاراً أمريكي() ، ثم ارتفع في عام ٢٠٠٣ ليبلغ (٨٣٥٩٤٤) ألف دينار أي ما يعادل (٢٧٨.٦٤) دولاراً أمريكي() واستمر ارتفاع متوسط نصيب الفرد لعامي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) بنحو (١٨٣٥٤٠) ألف دينار و(٨٩٥,٠٠٠) ألف دينار على التوالي ، أي ما يعادل (٣١٠,١٢) دولار أمريكي و(٧٤٥.٨٣) دولاراً أمريكي على التوالي . وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر الا ان متوسط نصيب الفرد لا يعطي الصورة الواقعية والحقيقة لنمو الدخل في أي بلد بسبب التفاوت الطبقي وعدم التكافى في توزيع الدخول .

٣- المتغيرات الاجتماعية

تعد المتغيرات الاجتماعية من العوامل المؤثرة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام والواقع الإسكاني هو الآخر يتاثر بالمتغير الاجتماعي ، اذ تجد بعض

المجتمعات السكن المستقل في حين تميل المجتمعات أخرى إلى السكن الجماعي مع الأهل وتكوين أسر متعددة ، كما أن طبيعة السكن وموقعه يتأثر هو الآخر بالعامل الاجتماعي .

اما التغيرات الاجتماعية فيقصد بها النظم والتقاليد الاجتماعية المتعلقة بالسكن السائدة في المجتمع فبعض المجتمعات تحبذ السكن الأفقي المستقل ولا ترغب في السكن العمودي او الشقق ، على الرغم من مزاياه الاقتصادية . كما ان بعض المجتمعات ترغب في السكن المستقل مما يولد حاجة الى مساكن جديدة .

كما ان تعليم المرأة والمستوى الثقافي للزوجين دوره في تنامي الطلب على استقلالية الأسرة ويتم اتخاذ القرار السكني ونوع البناء تبعاً للمستوى الاقتصادي ، فأصحاب الدخول المرتفعة يميلون الى السكن المستقل في بيوت واسعة ضمن الأحياء الراقية ، في حين يلتجأ أصحاب الدخول المنخفضة الى السكن مع الأسرة الأم مكونين ما يدعى بظاهرة الأسر المتعدة .

من الناحية الاجتماعية فقد حصل حراك اجتماعي واسع النطاق في العراق بكل محافظاته ومنها محافظة ذي قار بعد عام ٢٠٠٣ ، وارتفعت المداخيل المالية لبعض الطبقات مما ولد اتجاهها واسعاً للحصول على السكن المستقل ، كما ان تعليم المرأة وضعف دور الأسرة الام وتحول اغلب المتزوجين الجدد الى تكوين اسر نووية أدى الى تنامي الطلب على السكن المستقل والابتعاد عن السكن ضمن العائلة الام او العائلة المتعددة التي اخذ دورها بالتضاؤل لاسيما في المراكز الحضرية . ومن ناحية أخرى فالمجتمع العراقي لا ينفصل عن المجتمعات العربية التي لا تحبذ السكن

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار..... (١٩٩)

العمودي في العمارات وتميل الى السكن الأفقي وبمساحات واسعة وعلى الرغم من تفاوت المساحة التي يحتلها هذا الاستعمال بين المدن وفي المدينة الواحدة من مرحلة مورفولوجية الى اخرى ، اكدت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ان هذا الاستعمال يرتفع في المدن العربية نتيجة لامتدادها افقياً^(١٣)

وفي ضوء ما تقدم يتضح ان ضوابط السكن وأشارت الى وجود مؤشرات ومعايير لطلب واسع على المساكن مما ساهم في وجود أزمة سكن حقيقة .

ثالثا : التطور العددي للمساكن في محافظة ذي قار للمرة ١٩٨٧ - ٢٠١٠

في عام ١٩٨٧ لم يكن عدد الوحدات السكنية يتجاوز ٩١٧٦٠ وحدة سكنية ، وارتفع العدد الى ١١٣٠٧٠ وحدة سكنية عام ١٩٩٧ أي ان معدل النمو في المساكن بلغ ٢.١ للمرة ١٩٨٧ - ١٩٩٧ ، وهذا المعدل يشير الى ان نمو المساكن اقل من المعدل العام لنمو السكان في المحافظة البالغ ٣.١ للمرة نفسها ، الأمر الذي أدى الى تراكم المشكلة للمراحل الزمنية المتقدمة .

أما المدة ٢٠١٠-١٩٩٧ فان أعداد المساكن تطورت من ١١٣٠٧٠ الى ٢٢٦٦٣٠ وبمعدل نمو بلغ ٧.٩ ولاشك ان هذا الارتفاع في أعداد المساكن ما هو الا نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها العراق فضلا عن السكن العشوائي الناجم عن توزيع البساتين الزراعية وبيعها وبالتالي تحولها الى الاستعمال السكني .

والملاحظ ان الزيادة في أعداد المساكن قد جاءت لأسباب تتعلق فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان من جانب ومن جانب اخر هناك المهاجرين الى المحافظة وهذا ما يوضحه الجدول (٢) والشكل (٢) .

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢٠٠)

**الجدول (٢) عدد المساكن في محافظة ذي قار بحسب التعدادات والتقديرات السكانية
للمدة ١٩٨٧-٢٠١٠**

المنطقة	عدد المساكن عام ١٩٨٧	عدد المساكن عام ١٩٩٧	عدد المساكن عام ٢٠١٠
م ق الناصرية	٢٧٤٠٧	٢٣٨٦٦	٦٤٩١١
الاصلاح	٢٣٧٤	٢٩٠٧	٥٢٣٠
البطحاء	٢٣٥١	٢٨٠٨	٤٨٧٥
سهد دخول	٦٥٥٢	٣٥٨٥	٥٣٤٦
اور	-	-	٧٤٧٧
م ق الرفاعي	٦٥٥٢	٨٩٨٧	١٨٠٧٧
قلعة سكر	٤٤٣٥	٥٧١١	١١٣١١
النصر	٣٨٩٧	٥٣٥٢	١١٢٠٧
الفجر	٢٦٢٧	٣٢٢٥	٦٢٢٢
م ق سوق الشيوخ	٥٣٥٢	٧١٨١	١٤٣٠٣
عكبة	٣٢٩٣	٣٢٥٣	٤٨٩٨
كرمة بني سعهد	٥٦٠٩	٣٠٩	٦٤٢٠
القضلية	٢٤٣٧	٢٤٤٢	٦٣٢٩
الطار	-	١٠٢٢	٢٠٧٤
م ق الجبابش	٣٧٨٩	١٨٢٦	٤٥٩١
الحمار	٨٩٣	٢٨١	١٠٢٢
القوود	٢٦٩٤	٢٢٧٢	٤٨٣٢
م ق الشطرة	٩٥٠	١٣٦٢٩	٢٦٣٢٢
الدواية	٤٢١٨	٥٣٥٣	٩١٦٤
القراف	٥٢٨٢	٦٣٥٨	١٢٠٢٩
مجموع المحافظة	٩١٧٦٠	١١٣٠٧٠	٢٢٦٦٤٠

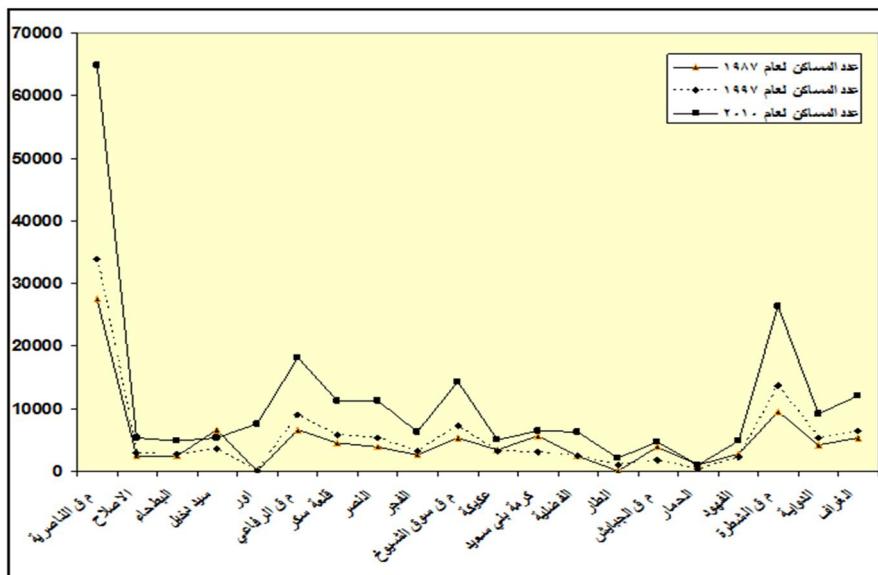
المصدر : الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ،
نتائج التعداد السكاني ١٩٨٧ و ١٩٩٧

المصدر : بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان
والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

الشكل (٢)

تطور أعداد المساكن في الوحدات الإدارية لمحافظة ذي قار بحسب التعدادات والأحصاءات السكانية للمنطقة ١٩٨٧-٢٠١٠



المصدر : بالاعتماد على جدول (٢)

رأيًا : التوزيع الجغرافي للمساكن حسب البيئة

تتمحور أهمية دراسة التركيب البيئي للسكان من جوانب متعددة منها ما يتعلق بالسكن ، حيث يزداد الطلب على السكن في المناطق الحضرية فضلا عن نوعية البناء وخارج طهه ومساحة المسكن ومادة البناء . وتطغى مناطق الأرياف ظاهرة الأسر الممتدة ويقل الوازع نحو الاستقلال او السكن المستقل لعوامل ومتغيرات اجتماعية واقتصادية .

يُكَلِّفُ القولُ أَنَّ مُجَمَّعَ مُحَافَظَةِ ذِي قَارِ فِي بَعْضِ الْوَحْدَاتِ الإِدَارِيَّةِ هُوَ مُجَمَّعٌ حَضْرِيٌّ خَالِصٌ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي قَضَاءِ سُوقِ الشِّيُوخِ وَمَرْكَزِ قَضَاءِ النَّاصِرِيَّةِ وَقَضَاءِ

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢٠٢)

الشطة الى حد ما ، وهذا ما يظهر جليا عند معاينة الشكل (٢) الذي يبين الوحدات السكنية بحسب البيئة ريف / حضر . وفي وحدات إدارية أخرى تظهر الصفة او الغلبة الريفية بشكل واضح وجليل كما هو الحال في العكيبة والقضلية وأور وكرمة بني سعيد وسید دخيل والإصلاح والطار .

ولاشك ان التباين في البيئة من الناحية السكنية يعكس التباين في مساحة المسكن ونطط البناء ونوع مادة التشييد . ومن خلال معطيات الجدول (٣) يتضح ان المساكن في الحضر شكلت نسبة ٦٦.٨٪ من إجمالي المساكن في المحافظة لعام ٢٠١٠ في حين اقتصرت نسبة مساكن الأرياف على ٣٢.٢٪ ، الأمر الذي يشير الى غلبة الطابع الحضري في المحافظة . اذ تشير نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩ الى ان سكان محافظة ذي قار بلغ (١٧٢٤٣٩٨) نسمة يسكن منهم ١٠٩٧٤٣٦ نسمة في الحضر و ٦٢٦٩٦٢ في الريف إن نسبة سكان الحضر تجاوزت (٦٣٪) من مجموع سكان المحافظة

جدول رقم (٣)

توزيع المساكن في محافظة ذي قار بحسب البيئة الريف / الحضر لعام ٢٠١٠

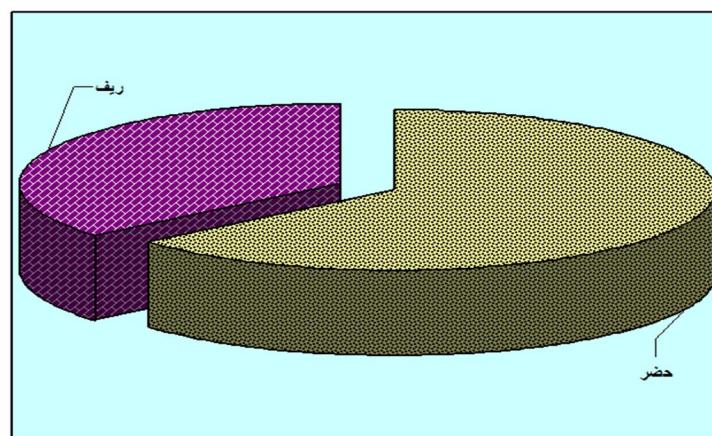
الناحية	حضر	روق	المجموع
م ق الناصرية	٦٤٩١١	-	٦٤٩١١
الإصلاح	٣٦٢٧	٣٦٢٧	٥٣٣٠
البطحاء	٢٥٢٥	٢٣٥٠	٤٨٧٥
سید دخيل	١٤٣٣	٣٩٤	٥٤٦
اور	٧٣٤	٧٥٣	٧٤٧٧
م ق الرفاعي	٨٧٠٧	٩٣٧٠	١٨٠٧٧
قلعة سكر	٥٨٦٤	٥٤٤٧	١١٣١١
النصر	٥٨٩٣	٥٣١٤	١١٢٠٧
الفجر	٣٢٩٦	٢٩٢٦	٦٢٢٢
م ق سوق الشويخ	١٤٣٠٣	-	١٤٣٠٣
عكيمكة	٥٧٧	٤٣٢١	٤٨٩٨
كرمة بني سعيد	١٨١٨	٤٦٠٢	٦٤٠٠
القضلة	٣٠٢	٤٣١٩	٦٣٢٩
طار	٥٠٥	١٥٦٩	٣٠٧٤
م ق الجبابيش	٣٧٣٢	٨٠٩	٤٠١١
الخمار	٨١٥	٢٠٧	١٠٢٢
ال فهو	٢٩٤٨	١٨٨٤	٤٨٣٢
م ق الشطرة	١٩٦٤٨	٦٦٧٤	٢٦٣٢٢
الدواية	٥٠٤٣	٢١١١	٩١٥٤
القراف	٥١٦	٥١٥٦	١٠٢٧٢
المجموع	١٠١٤٨٠	٧٣٣٩٣	٢٢٦٦٤

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار.....(٢٠٣)

المصدر : بالأعتماد على وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

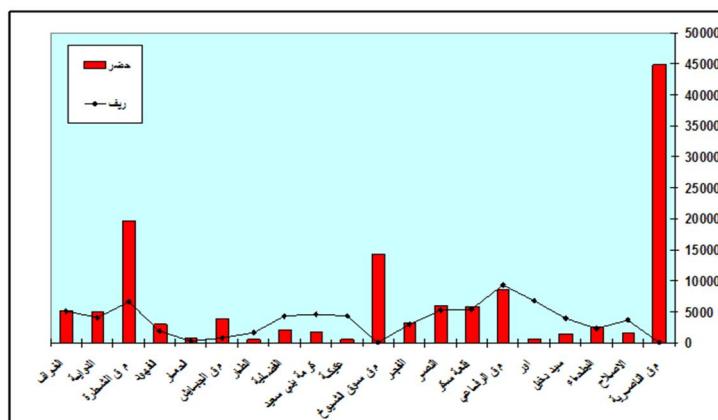
الشكل (٣)

المساكن في محافظة ذي قار بحسب البيئة ريف / حضر



الشكل (٢)

توزيع المساكن في الوحدات الادارية لمحافظة ذي قار بحسب البيئة ريف / حضر



المصدر : جدول (٣)

خامساً : الوحدات السكنية في محافظة ذي قار بحسب مادة التشييد

ما لا شك فيه ان مادة البناء تعكس المستوى الاقتصادي للسكن وعدم وجود مسح شامل لمساكن المحافظة قد حال دون دراستها بالتفصيل لذا تم اللجوء الى استماراة الاستبيان التي بينت ان الوحدات السكنية المشيدة جدرانها بمادة الطابوق والاسمنت شكلت اعلى نسبة في المحافظة اذ بلغت (٥٥.٨٪) من مجموع الوحدات السكنية فيها ، اما الوحدات السكنية المشيدة جدرانها بمادة البلوك فقد شكلت ادنى نسبة بلغت (١٤.٧٪) ، في حين تأتي الوحدات السكنية المشيدة جدرانها بمادة الطابوق والجص بنسبة (٢٩.٥٪) ويتبين ايضاً من خلال استماراة الاستبيان ان مادة الطابوق والجص اخذت نسبتها بالتناقص عبر مراحل تطور المدينة وذلك لقصر العمر الزمني للوحدات السكنية المشيدة بها ، وحاجتها للصيانة والترميم المتواصل نتيجة لتاثرها بفيضانات الامطار ، كما ان تطور المستوى الاقتصادي وتوفير مواد البناء الحديثة قلل من استخدام هذه المادة ، فخلال المرحلة الاولى بلغت نسبة الوحدات السكنية المشيدة جدرانها بهذه المادة (٧١.٤٪) في حين انخفضت هذه النسبة الى (٤٥.٦٪) في المرحلة الثانية ، والى (٢١.٨٪) في المرحلة الثالثة

وتنتشر المساكن المشيدة من من الطين والقصب بكثرة في ارياف ناحية الجبايش والفهمود والحمار والطار والإصلاح ، والوقوف على الأعداد والنسب الحقيقة تتطلب مسح ميداني شامل . علما ان عدد سكان الاهوار في محافظة ذي قار يبلغ ٣٢٥٠٠٠ واغلب مساكنهم من الطين او القصب والبردي .

سادساً : معدلات الأشغال

اولاً - معدلات الأشغال بحسب عدد السكان / وحدات سكنية : وهو معدل يوضح النسبة بين عدد السكان وعدد الوحدات السكنية . ومن الواضح ان لعدد سكان المنطقة اثر كبير في تباين الكثافة السكنية بين مناطق محافظة ذي قار .

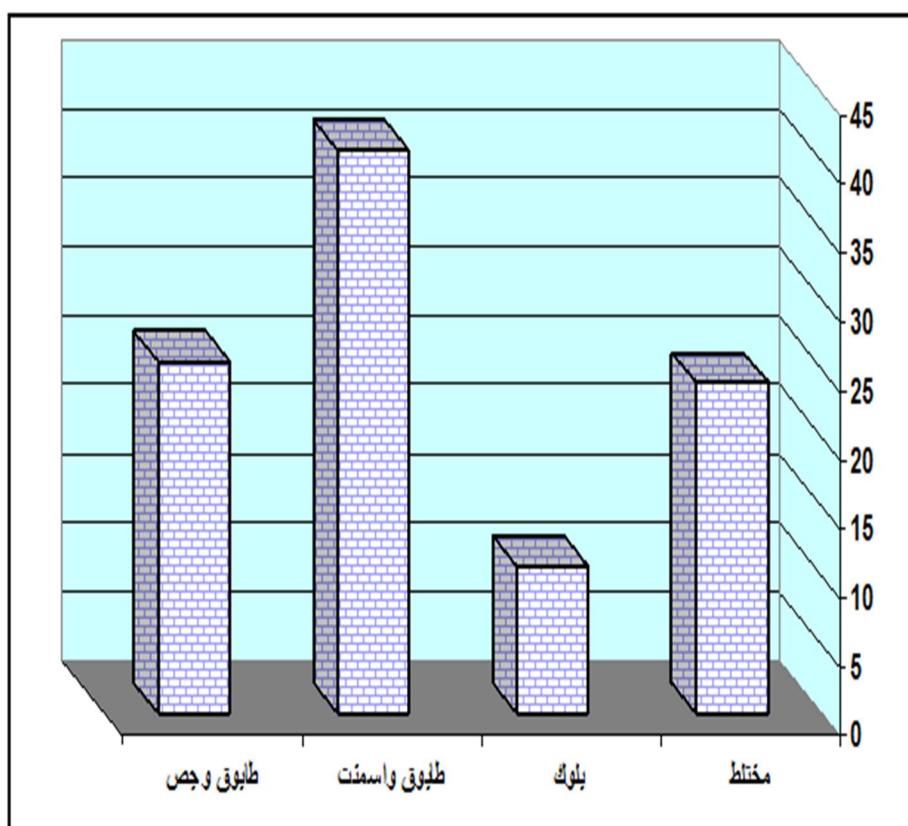
و ضمن هذا الاتجاه يمكن تمييز ثلاثة مستويات كما يتضح من الجدول (٤)

والشكل (٥) وهي كالتالي:

المستوى الأول : أكثر من ٩ شخص / وحدة سكنية ، وتنطوي ضمن هذا المستوى منطقتان فقط هما البطحاء وسيد دخيل وهاتان المنطقتان يغلب عليها الطابع الريفي ، وهما من أقل مناطق المحافظة من حيث العمران .

الشكل (٤)

المواد المستخدمة في تشييد الوحدات السكنية لمحافظة ذي قار



المصدر : الدراسة الميدانية: استماراة استبيان

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

المستوى الثاني : من ٩ - ٨ شخص / وحدة سكنية ، وتدخل ضمن هذا المستوى مناطق الإصلاح والفجر والعكبة وكرمة بني سعيد والطار والحمار والجبايش وال فهو والشطرة والغراف والدواية.

المستوى الثالث : اقل من ٨ شخص / وحدة سكنية ، ويقتصر هذا المستوى على مناطق الناصرية والرفاعي وقلعة سكر واور وسوق الشيوخ والفضليه وعموماً فان الأرقام السابقة رغم تباينها فإنها تشير الى ارتفاع عدد الأفراد داخل الوحدة السكنية الواحدة ، أي وجود ظاهرة الاكتظاظ او الازدحام السكاني سواء اكتظاظ السكان في الوحدة السكنية او اكتظاظ السكان في الحي السكاني او ازيد ما تحويه الغرفة الواحدة على ثلاث أشخاص .

يظهر جلياً من خلال الجدول (٤) ان هناك ارتفاع في معدل الاشغال السكاني لـإجمالي المحافظة من خلال قسمة عدد السكان على عدد المساكن والامر ينطبق على جميع الوحدات الإدارية في المحافظة مع فارق بسيط ، الأمر الذي يؤكّد الحاجة الماسة لمساكن إضافية وكما يتضح خلال المباحث القادمة

أما بالنسبة للتزاحم السكاني ، فقد اتضح من خلال بعض الدراسات ان درجة التزاحم قد بلغت لعموم المحافظة (٣٠.٩) شخص / غرفة^(١٤) ، تعد معدلات الاشغال هذه مرتفعة جداً مقارنة بما اقرته اللجنة القومية للمشكلات الحضرية التي تعتبر معدل شخص واحد للغرفة يزيد عن الحد المعقول^(١٥) . كما انها تعد مرتفعة مقارنة بالمعدل الذي وضعته مكتب الاحصاء الأمريكي ، حيث بين ان الازدحام يكون متتحققا بالفعل اذا بلغ معدل الأفراد للغرفة الواحدة (١.٥) فرد / غرفة^(١٦) .

الجدول (٤)

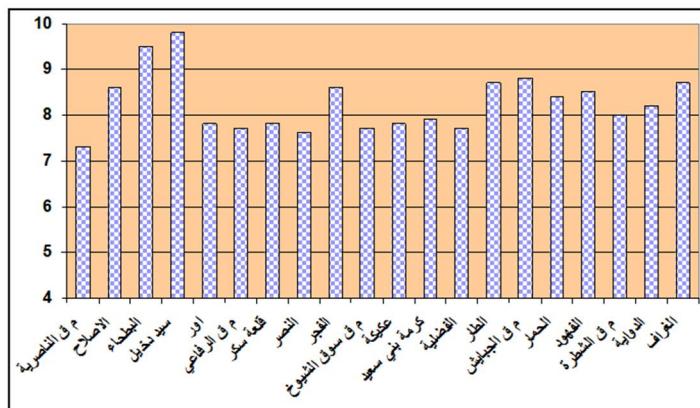
معدل الأشغال السكني في محافظة ذي قار بحسب إحصاءات ٢٠١٠

المنطقة	عدد السكان	عدد المساكن	السكنان / المساكن
م ق الناصرية	٤٧٨٨٨٩	٦٤٩١١	٧.٣
الاصلاح	٤٥٣٦٥	٥٢٣٠	٨.٦
البطحاء	٤٦٣١٩	٤٨٧٥	٩.٥
سهد دخول	٥٢٦٦	٥٣٤٦	٩.٨
اور	٥٨٨٢١	٧٤٧٧	٧.٨
م ق الرفاعي	١٣٩٣٠١	١٨٠٧٧	٧.٧
قلعة سكر	٨٨٤٥١	١١٣١١	٧.٨
النصر	٨٥٨١١	١١٢٠٧	٧.٦
القجر	٥٣٧٨٢	٦٢٢٢	٨.٦
م ق سوق الشموخ	١١٥٣٧	١٤٣٠٣	٧.٧
عكمة	٤٢٦٦٣	٤٨٩٨	٨.٧
كرمة بني سعيد	٥٥٩٨	٦٤٢٠	٧.٩
القضالية	٤٩٠٧٤	٦٣٢٩	٧.٧
الطار	١٨٠٥٣	٢٠٧٤	٨.٧
م ق الجبايش	٤٠٧٦	٤٥٩١	٨.٨
الخمار	٨٦٦١	١٠٢٢	٨.٤
القهود	٤١٠٨	٤٨٣٢	٨.٥
م ق الشطرة	٢١١٩٥٨	٢٦٣٢٢	٨.٠
الدواية	٧٥٩٦٨	٩١٦٤	٨.٢
الغراف	١٠٥٠٦٢	١٢٠٢٩	٨.٧
مجموع المحافظة	١٨٠٤١٥٥	٢٢٦٦٤٠	٧.٩

المصدر : بالأعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

الشكل (٥)

٢٠١٠ لعام قار ذي محافظة سكنية وحدة فرد الإشغال معدلات



المصدر : بالاعتماد على جدول (٤)

ثانياً : معدل الإشغال بحسب عدد السكان / عدد الأسر : وهو معدل يوضح النسبة بين عدد السكان وعدد الأسر . ومن الواضح ان لعدد سكان المنطقة اثر كبير في تباين الكثافة السكنية بين مناطق محافظة ذي قار ولاشك ان ارتفاع النسبة يشير الى دلالات معينة اهمها النقص في عدد المساكن الامر الذي يؤدي الى اندماج اسرتين او أكثر في وحدة سكنية واحدة . وضمن هذا الاتجاه يمكن تمييز ثلاثة مستويات كما يتضح من الجدول (٥) وهي كالتالي :

المستوى الأول : أكثر من ٩ شخص / أسرة ، وتنطوي ضمن هذا المستوى مناطق البطحاء وسيد دخيل والدواية. وهما من المناطق التي يغلب عليها الصفة الريفية .

المستوى الثاني : من ٨ - ٩ شخص / اسرة ، وتدخل ضمن هذا المستوى اغلب الوحدات الادارية في المحافظة وهي مناطق الفهود والحمار وكربةبني سعيد والطار والشطرة والغراف واور والاصلاح .

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢٠٩)

المستوى الثالث : اقل من ٨ شخص / اسرة ، ويقتصر هذا المستوى على مناطق مركز الناصرية وناحية النصر وقلعة سكر وسوق الشيوخ .

وفضلا عن التباين الحاصل في حجم الاسرة الواحدة بين الوحدات الادارية للمحافظة فان هناك تباين في عدد الاسر الساكنة في الوحدة السكنية الواحدة حيث تظهر ظاهرة الاسر المتعددة في المحافظة والاسر التي تقطن مسكن واحد وما يولده ذلك من مشاكل وعقبات اجتماعية متعددة علما ان ظاهرة الاسر المتعددة بدأت بالتقلص والانقراض نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مجتمعت العالم لاسيما المتقدم منها .

الجدول (٥)

متوسط حجم الاسرة بحسب عدد السكان وعدد الاسر في محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠

القضاء / الناحية	عدد السكان	عدد الاسر	عدد السكان / عدد الاسر
م. ق. الناصرية	٤٧٨٨٨٩	٦٤٦٦٦	٧.٤
الإصلاح	٤٥٣٦٥	٥٣٥٩	٨.٤
البطحاء	٤٦٣١٩	٤٧٣٦	٩.٧
سهد دخلو	٥٢٦٦	٥٤١٠	٩.٧
ناحية أور	٥٨٨٢١	٧٠٦	٨.٣
م. ق. الرفاعي	١٣٩٣٠١	١٧٢٤٨	٨.٠
قلعة سكر	٨٨٤٥١	١٠٨٦٨	٨.١
النصر	٨٥٨١١	١٠٨٧٦	٧.٨
القجر	٥٣٧٨٢	٦٨٣٤	٧.٩
م. ق. سوق الشيوخ	١١٠٥٣٧	١٤٥٧٣	٧.٥
العكبة	٤٢٦٦٣	٤٩٩٥	٨.٥
كرمة بنتى سعيد	٥٠٩٨١	٦٤٨٣	٧.٨
القضلية	٤٩٠٧٤	٦١٨٨	٧.٩
الطار	١٨٠٥٣	٢٠٨	٨.٧
م. ق. الجياش	٤٠٧٦٥	٤٨٧٢	٨.٣
الحمار	٨٦٦	٩٦٤	٨.٩
القهود	٤٠١٨٨	٤٧٧٧	٨.٤
م. ق. الشطرة	٢١١٩٥٨	٢٥٢٤٩	٨.٣
الدواة	٧٥٩٦٨	٨٣٥٦	٩.٠
القراف	١٠٥٦٢	١٢٢٠٦	٨.٦
مجموع المحافظة	١٨٠٤١٥٠	٢٢٣٧٢٠	٨.٠

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

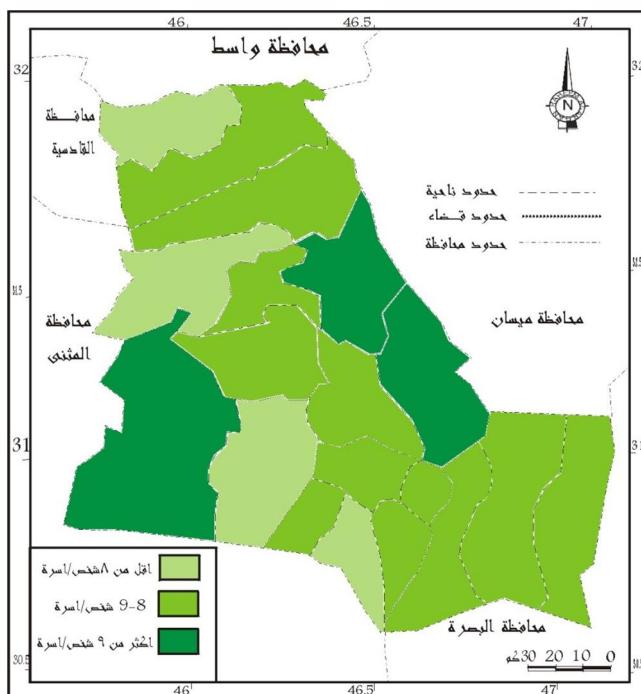
التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢١٠)

المصدر : بالأعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

الخريطة (٢)

الفئات الحجمية بحسب عدد السكان الى عدد الاسر في محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠



المصدر : الباحث بالأعتماد على الجدول (٥)

ثالثاً : الكثافة السكانية بحسب المساحة / عدد الوحدات السكنية : على الرغم من أهمية هذا المعيار الا ان نتائجه تفتقر الى الدقة المطلوبة لانها تتأثر بمساحة الوحدة الإدارية اذ كلما ارتفعت نسبة المساحة كلما رافقها انخفاض في هذا المعيار والعكس صحيح أيضا ، لذا عند تطبيق هذا المقياس على الوحدات الادارية للمحافظة وكما يتضح من الجدول (٦) تظهر مجموعة من الفئات هي كالتالي :

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢١١)

- الفئة الاولى : اكثر من ٦٠ وتضم كل من مركز قضاء الناصرية وقضاء الشطارة وسوق الشيوخ حيث بلغت فيها الكثافات ٧٤.١٨ و٦٨.٥٤ و٦١.٣٨ على التوالي .
- الفئة الثانية : وتتراوح الكثافة في هذه الفئة ما بين ٦٠-٣٠ وانطوت تحت هذا المسمى كل من ناحية الطار والفضلية وبكثافات بلغت ٣٧.٠ و٣٢.٢٩ على الترتيب ، الامر الذي يعكس انخفاض المساحة في هاتين الناحيتين .
- الفئة الثالثة : اقل من ٣٠ وتشمل هذه الفئة على جميع الوحدات الادارية التي لم تتطوّر تحت الفئات السابقة حيث بلغ الحد الاعلى لهذه الفئة في ناحية الغراف (١٩.٣٠) ومثلت ناحية الحمار الحد الادنى لهذه الفئة بكثافة بلغت ١٠.٥٠ الامر الذي يشير الى ارتفاع نسبة المساحة وانخفاض نسبة المساكن .

المجدول (٦) معدل الإشغال بحسب عدد المساكن / مساحة الوحدة الإدارية في محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠

مسكن /كم²	المساحة/كم²	عدد المساكن	المنطقة
٧٤.١٨	٨٧٥	٦٤٩١١	م ق الناصرية
٤.٩٦	١٠٥٤	٥٢٣٠	الإصلاح
٢.٦	١٨١٨	٤٨٧٥	البطحاء
١٣.٢٩	٤٠٢	٥٣٤٦	سهيل دخويل
١٣.٤٤	١٣٤٥	١٨٠٧٧	م ق الرفاعي
١٨.٤٢	٦١٤	١١٣١١	قلعة سكر
١٢.٣٤	٩٠٨	١١٢٠٧	النصر
١٤.٣٦	٤٣٣	٦٢٢٢	القجر
٦١.٣٨	٢٣٣	١٤٣٠٣	م ق سوق الشيوخ
١١.٨٠	٤١٥	٤٨٩٨	عشكبة
١٣.٥٤	٢٧٤	٦٤٢٠	كرمة بنى معهد
٣٢.٢٩	١٩٦	٦٣٢٩	الفضلية
٣٧.٠٣٥	٥٦	٢٠٧٤	الطار
٤.٣٢	١٠٦٢	٤٥٩١	م ق الجبايش
١.٥٠	٦٨١	١٠٢٢	الحمار
٨.١٨	٥٩٠	٤٨٣٢	القوود
٦٨.٥٤	٣٨٤	٢٦٣٢٢	م ق الشطارة
١٢.٤٣	٧٣٧	٩١٦٤	الدواية
١١.٣٠	٦٢٣	١٢٠٢٩	الغراف
١٧.٥٦	١٢٩٠	٢٢٦٤٠	مجموع المحافظة

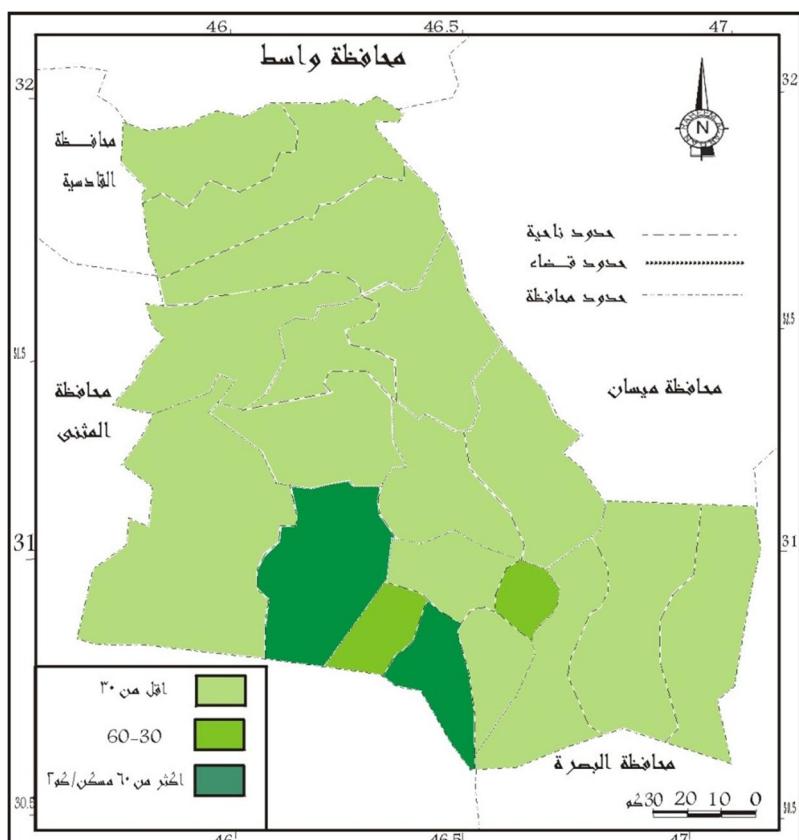
أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢١٢)

المصدر : بالأعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠ ، مديرية احصاء محافظة ذي قار .

الخريطة (٣) الفئات الحجمية في محافظة ذي قار بحسب عدد المساكن / مساحة الوحدة الإدارية لعام ٢٠١٠



المصدر : الباحث بالأعتماد على الجدول (٦)

رابعاً : معدل الاشغال بحسب عدد الغرف : لغرض إظهار صورة واضحة عن الواقع السكني للمحافظة تم اعتماد استماراة الاستبيان التي وزعت على أصحاب

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢١٣)

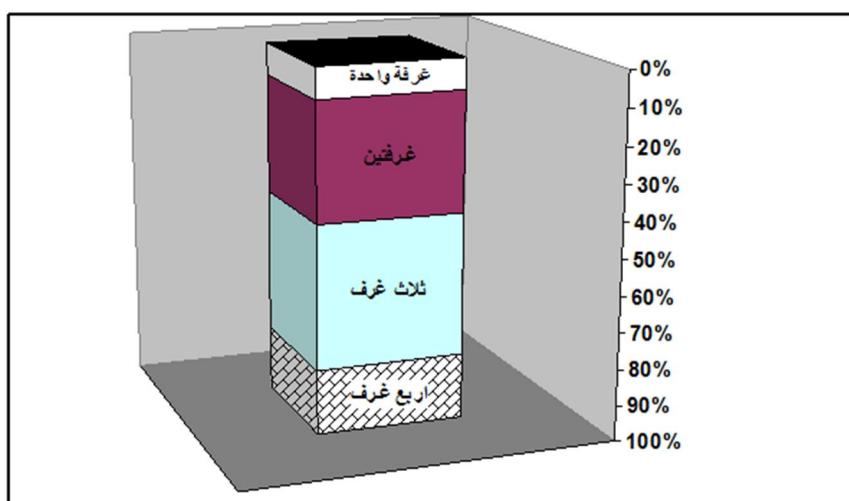
المساكن بصورة عشوائية واظهرت ان نسبة (٨.٦٪) من جملة عدد الوحدات المسوحة تحتوي على غرفة واحدة في المناطق الحضرية وكما يتضح من الجدول (٧) والشكل (٦)، وترتفع النسبة عندما تشغّل الوحدات السكنية غرفتين إذ تصل إلى (٣٣.٢٪) . في حين تصل نسبة الوحدات التي تحتوي على ثلاثة غرف (٤٠.١٪)، ونسبة (١٨.١٪) للوحدات السكنية التي تحتوي على أربع غرف نوم .

جدول (٧) نسبة المساكن بحسب عدد الغرف في محافظة ذي قار

%	عدد غرف النوم
٨.٦	غرفة واحدة
٣٣.٢	غرفتين
٤٠.١	ثلاث غرف
١٨.١	أربع غرف

المصدر: الدراسة الميدانية ، استمارة الاستبيان .

الشكل (٦) نسبة المساكن بحسب عدد الغرف في محافظة ذي قار



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٧)

سابعاً : نسبة التركز

ان درجة تركز الوحدات السكنية تتعاظم حيث تجتمع المساكن في منطقة معينة لذا تم الاعتماد على مقياس نسبة التركز وهي إحدى الأساليب التي من خلالها يمكن قياس مستوى التركز او التشتت السكاني داخل حدود الدولة أو الإقليم ، وتحسب نسبة التركز من خلال حساب نصف الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان ^(١٧)، وكلما كبرت هذه النسبة فان التركز يبدأ في الانخفاض ويصبح التشتت هو المميز. ويكون توزيع الظاهره مثالياً إذا كانت نسبة التركز (صفر) وكلما زادت كان ذلك قرينة للتوزيع غير المتساوي ، أي ميل التوزيع نحو التركز وليس التشتت ^(١٨)

ويتتج عن تطبيق معادلة نسبة التركز نماذج مختلفة من النسب تفاص حسب مؤشرات رقمية تعرف باسم معيار درجة التركز ، وتتراوح من اقل نسبة (اقرب الى الصفر) الى اكبر نسبة (اقرب الى ١٠٠٪) ويمكن تمثيلها بالدرجات الآتية:

٠ - اقل من ٢٤٪ متساوي التوزيع - ميل المساكن للانتشار المتساوي على امتداد المنطقة .

٢٤ - اقل من ٥٠٪ متساوي التوزيع الى حد ما - ميل المساكن للتراكز الى حد ما

٥٠ - اقل من ٧٥٪ متوسط التراكز - أي ميل المساكن للتراكز الى حد ما .

٧٥ - ١٠٠٪ - شديد التراكز - أي ميل المساكن للتراكز الشديد .

وبتطبيق معادلة التراكز المبينة في الجدول (٨) يتضح ان النسبة تساوي ٣٩.٩ أي ان المساكن تمثل الى التراكز الى حد ما . وليس هناك تساوي في توزيع السكان الامر الذي يعكس اختلاف الكثافات السكانية والمساحية بين الوحدات الادارية للمحافظة وان بعض الوحدات الادارية تزداد فيها المساحة قياساً بالمساكن في حين يظهر

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢١٥)

خلاف ذلك في مناطق أخرى ، وكلا الحالتين يعكسان اللاتوازن في التوزيع . كما انه ما يدلل على أهمية بعض المناطق وثقلها السكاني وهي متهمة على النشاطات والفعاليات والخدمات .

الجدول (٨)

نسبة تركز المساكن في محافظة ذي قار بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٠

المنطقة	عدد المساكن	% من	المساحة/كم²	% من	مس - ص
م ق الناصرية	٦٤٩١١	٣٨.٦	٨٧٥	٣.٨	٢١.٨
الإصلاح	٥٢٣٠	٢.٣	١٥٤	٠.٤	٥.٩
البطحاء	٤٨٧٥	٢.١	١٨١٨	٤.١	١٢
مهد دنتون	٥٣٤٦	٢.٤	٤٢	٣.١	٠.٧
اور	٧٤٧٧	٢.٣	-	-	-
م ق الرفاعي	١٨٠٧٧	٠.٤	١٣٤٥	١٠.٤	٢.٤
كلمة سكر	١١٣١١	٠	٦١٤	٤.٨	٠.٢
النصر	١١٢٧	٠	٩٤٨	٧.٠	٢
التجهيز	٦٦٢٢	٢.٧	٤٣٣	٣.٤	٠.٧
م ق سوق الشورخ	١٤٣٣	٢.٣	٢٢٣	١.٨	٤.٠
عكبة	٤٦٩٨	٢.١	٤١٥	٢.٢	١.١
كرمة بنى مهد	٦٦٩٠	٢.٨	٤٧٤	٢.٧	٠.٩
الفنطة	٦٣٢٩	٢.٨	١٩٦	١.٥	١.٣
الطار	٢٠٧٤	٢	٥٦	٠.٤	١.٦
م ق الجياوش	٤٦٩١	٢	١٦٢	١.٢	٢.٢
الجمار	١٠٢٢	٠.٤	٦٨١	٥.٣	٤.٩
الفهود	٤٨٣٢	٢.١	٥٩٠	٤.٦	٢.٥
م ق الشطارة	٢٦٣٢٢	١١.٩	٣٨٤	٣	٤.٩
الدواة	٩١٦٤	٤	٧٣٧	٥.٧	١.٧
التراف	١٧٢٩	٥.٢	٦٢٣	٤.٨	٠.٤
مجموع المحافظة	٢٢٦٦٤	١٠٠	١٢٩٠٠	٣٩.٩	٧٩.٧
نسبة التركز					

المصدر : الحسابات والتحليل بالاعتماد على جدول (١)

ثامناً : العجز السكني :

ويراد به الفرق الحاصل بين عدد الاسر والوحدات السكنية التي تشغله خلال مدة زمنية معينة بغض النظر فيما اذا كانت هذه الاسر مالكة للوحدات السكنية او

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢١٦)

مستأجرة لها . ويحصل نتيجة لتزايد حجم السكان في المحافظة او حسب الوحدات الإدارية للمحافظة بسبب الهجرة الوافدة او بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين المواليد والوفيات وكما أسلفنا سابقا ، بعدلات تفوق الزيادة في عدد الوحدات السكنية في المدينة ، وللتعرف على مقدار العجز في محافظة ذي قار يمكن تتبع نتائج التعدادات والإحصاءات السكانية للأعوام (١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠١٠) ، ويتبين من خلال ما تقدم ان نسبة العجز السكاني اخذت بالانخفاض من تعداد عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠١٠ وهو مؤشر جيد يوحى بالتطور الاقتصادي للسكان المحافظة . اذ بلغ معدل النمو في المساكن للمدة ١٩٩٧-١٩٨٧ (٢.١٪) أما معدل النمو في المساكن للمدة ٢٠١٠-١٩٩٧ فقد بلغ (٧.٩٪). وقدبيت بعض الدراسات المتخصصة حجم العجز السكاني في المحافظة وفقا للجدول (٩) الصادر من هيئة الاسكان ذي قار .

الجدول (٩) العجز السكني في محافظة ذي قار

العجز السكني	الوحدة الإدارية
٨٠٣٤٠	م.ق الناصرية
٦٢٤٠	الاصلاح
٨٣٣١	سيه دخول
٥٤٥٣	أور
١٧٤٥٠	البطحاء
٤٣٣٣٢	م.ق الرفاعي
١٥٠٠	قلعة سكر
١٧٤٥٨	النصر
٨١٥٠	القجر
٦٧٦٩	عكوهكة
٢٢٣٦٤	كرمة بني سعهد
٣٠٦٧	الطار
٦٨٥٩	م.ق الجبايش
١٢٢٨	الخمار
٢٢٩١١	م.ق الشطرة
١١٨١٤	الدواة
١٦٩١١	القراف

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الاسكان والعمير ، الهيئة العامة للإسكان ، دائرة اسكان ذي قار ، ٢٠١٣

تقدير الاحتياجات حتى عام ٢٠٢٠ :

لحاولة تقدير عدد الوحدات السكنية لعام ٢٠٢٠ يمكن جمع عدد من المؤشرات التي تمثل بمجملها عدد الوحدات السكنية الواجب إنشاؤها عام ٢٠٢٠ وهذه المؤشرات هي :

- عند تقدير حجم السكان لغاية عام ٢٠٢٠ فقد بلغ (٢٤٣٨٤٥١) نسمة وبمعدل تغير قدره (٤١.٤٪).

- افتراض معدل حجم الأسر نفسه لعام ٢٠١٠م والبالغ (٧.٩) شخص / أسرة ، فان مقدار الزيادة في عدد الأسر يساوي (٣٠٨٦٦٥) أسرة .

- الحاجة لاستبدال الوحدات السكنية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠) وهي الحالة الناتجة عن فقدان الوحدات السكنية خلال مدة الدراسة ويكون فقدان اما بسبب اندثار الوحدات السكنية بسبب التقدم أو بسبب المشاريع التي تتطلب إزالة بعض الوحدات السكنية أو تغيير استعمالات الأرض . وقد تم تقدير عدد الوحدات اللازم التعويض عنها بنسبة (١٠٪) من عدد الوحدات السكنية في سنة الأساس. وبذلك يمكن تقدير عدد الوحدات الواجب إنشاؤها عام ٢٠٢٠م كالتالي :

الحاجة السكنية عام ٢٠٢٠م = الحاجة السكنية المتراكمة عام ٢٠١٠ + الحاجة الناتجة عن تزايد الأسر.

$$= ٣٠٨٦٦ + ٣٠٨٦٦٥ = ٣٣٩٥٣١.٤$$

ومن هذا الناتج يتم طرح عدد المساكن الموجودة عام ٢٠١٠ (سنة الأساس) $٢٢٦٤٠ - ٣٣٩٥٣١.٤ = ١١٢٨٩١.٤$ وحدة سكنية وهي حاجة المحافظة للمساكن

عام ٢٠٢٠

التحليل الجغرافي لمشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢١٨)

اما على مستوى الوحدات الادارية للمحافظة فالجدول (١٠) يبين الحاجة التقديرية من المساكن لعام ٢٠٢٠ وتأسисا على التوقعات السابقة يجب العمل الجاد والدؤوب بغية تشجيع انشاء الوحدات السكنية ب مختلف السبل من أجل بلوغ المستوى المطلوب .

الجدول (١٠)

الحاجة التقديرية من المساكن لعام ٢٠٢٠ في محافظة ذي قار بحسب الوحدات الإدارية

الوحدة الإدارية	السكن	أعداد الاسر	الاسر عام ٢٠٢٠	العجز السكاني من حصر
م.ق الناصرية	٦٩٣٩٧	٦٤٩١١	٧٧١٣٨.٨	١٢٢٢٧
الصلاح	٥٢٢٧٦	٥٢٣٠	٦٦١٧.٢	١٣٨٧
البطحاء	٥٤٦٦٧	٤٨٧٥	٦٩١٩.٨	٢٠٤٤
سهد دخول	٦٨٩٣٦	٥٣٤٦	٨٧٢٦.٧	٣٣٨٠
آور	٧٤٧٣٧	٧٤٧٧	٩٤٦٠.٣٧	١٩٨٣
م.ق الرفاعي	١٨١٩٧٦	١٨٠٧٧	٢٣٠٣٤.٩	٤٩٥٧
قلعة سكر	١١٧٠٦٦	١١٣١١	١٤٨١٨.٤٨	٣٥٠٧
النصر	١١٦٢٠١	١١٢٠٧	١٤٧٠٨.٩٨	٣٥٠١
القiger	٧٠٨٤٨	٦٢٢٢	٨٩٦٨.١٠	٢٧٤٦
م.ق سوق الشويخ	١٤٣٥٨١	١٤٣٠٣	١٨١٧٤.٨١	٣٨٧١
عكبة	٥٦٢٩٥	٤٨٩٨	٧١٢٥.٩٤	٢٢٢٧
كرمة بني سعيد	٦٩٨٩٨	٦٤٢٠	٨٨٤٧.٨٤	٢٤٢٧
القضلة	٦٤٢٢٦	٦٣٢٩	٨١٢٩.٨٧	١٨٠٠
الطار	٢٢٥٧٧	٢٠٧٤	٢٩٨٤.٣٣	٩١٠
م.ق الجيايش	٤٩٨٤٩	٤٥٩١	٦٣١٠	١٧١٩
الخمار	١٠٩٣٦	١٠٢٢	١٣٨٤.٣٠	٣٦٢
القهود	٥٣١٨٠	٤٨٣٢	٦٧٣١.٦٤	١٨٩٩
م.ق الشطارة	٢٧٦١١٢	٢٦٣٢٢	٣٤٩٥٠.٨٨	٨٦٢٨
الدواية	١٠٠١٤٠	٩١٦٤	١٢٦٧٥.٩٤	٣٥١١
القراف	١٣٨٧٣٩	١٢٠٢٩	١٧٥٦١.٨٩	٥٥٣٢

المصدر : حسابات الباحث بالاعتماد على جدول (١)

تاسعاً : اتجاهات محاور قطاع السكن في المحافظة

تتخذ محاور قطاع السكن في الوحدات الإدارية لمحافظة ذي قار اتجاهات متنوعة بحسب الخصوصية التي تتمتع بها كل وحدة إدارية . فهناك مساحات واسعة من الاهوار تحد الوحدات الإدارية الواقعة في جنوب محافظة ذي قار لذا شكلت هذه المسطحات محدودات طبيعية تحول دون توسيع المدن باتجاهات معينة . وتبعاً لذلك توسيع تلك المدن باتجاه المناطق الشمالية كما هو الحال بالنسبة لقضاء سوق الشيوخ . وهناك بعض المناطق تكاد تكون محاطة بالاهوار لذا تقلصت مساحات الأراضي السكنية وللأحياء مدیریات البلديات فيها إلى توزيع قطع الأراضي في مدن أخرى ، كما انعكس ذلك على ارتفاع أسعار قطع الأرضي في تلك المناطق كما هو الحال في ناحية كرمة بني سعيد وناحية الفهود حيث وصلت اسعار تلك القطع إلى أضعاف اسعارها في المدن التي لا تحتوي على مساحات مائية ، علماً ان الاهوار في المحافظة تشكل مساحة قدرها ١٠٤٨٦٠٠ دونم وتتركز في جنوبى محافظة ذي قار^(٢٠) .

ومن التحديات التي تواجه قطاع التشييد في المحافظة وال العراق عموماً هو عدم استطاعة القطاع الاشتراكي من تحقيق كامل اهدافه في نقل التقنيات الحديثة وتوظيفها على نطاق واسع في قطاع التشييد بسبب التوسيع الكبير في الموازنة الاستثمارية والمعوقات التنظيمية والفنية التي جبها خلال مرحلة التنفيذ . وضعف القدرات التنفيذية لدى الشركات والمقاولين والقسم الآخر إلى ارتفاع هامش الربح نتيجة الظروف الغير منظورة والتي يتوقعون حصولها خلال مرحلة التنفيذ بسبب انعدام وسائل السيطرة النوعية على كثير من فعاليات البناء التي يقوم بها المقاولون المحليون^(٢١) .

الاستنتاجات والتوصيات :

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة لدراسة الواقع السكاني في المحافظة وتحديد

الاحتياجات ودرجة الاكتظاظ ومعدل التزاحم على ان تجدد المعلومات بشكل دوري .

٢. تمويل الشرائح الوسطية والفقيرة في المجتمع من خلال توزيع قطع الأرضي السكنية على المستحقين ، لاسيما وان سعر الأرضي السكنية تشكل أحيانا نسبة تفوق النصف بالنسبة لسعر المسكن .

٣. تأهيل وتشغيل كافة معامل ومصانع المواد الإنسانية في المحافظة وهذا له مردود ايجابي من عدة نواحي فهو يساهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل فضلا عن خفض أسعار المواد الإنسانية .

٤. تفعيل صندوق الإسكان والعمل على تسليم المواطنين ومنتجهم القروض الجزية.

٥. إنشاء قواعد معلوماتية تبين تاريخ إنشاء المساكن ليبيان معدل الاندثار السنوي فضلا عن أعداد المساكن ومقارنتها بأعداد السكان ومعرفة معدل التزاحم وما الى ذلك من معلومات تخص السكن على ان تفعل تلك المعلومات بشكل دوري

٦. ضرورة تزويد القطع السكنية بالخدمات العامة والمجتمعية قبل توزيعها على المواطنين ، ولاسيما مد شبكات الماء والمجاري وخطوط الكهرباء وتعبيد الشوارع لأن الدراسة بينت ان هناك توزيع لبعض القطع السكنية التي وزعت مؤخرا تفتقر لهذه الخدمات .

٧. زيادة نشاط مؤسسات الدولة ذات العلاقة في معالجة العجز السكاني في المحافظة، من خلال التوسع في البناء العمودي لما له من تأثير اقتصادي كبير، مع ضرورة توفير الأولويات للعائلات السكانية ذات الدخل المحدود .

٨. التوسع في بناء البيوت واطئة الكلفة وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود والمتجاوزين على املاك الدولة بغية القضاء على الاحياء العشوائية .

٩. إيقاف التجاوز على المناطق الخضراء في المدينة وتشجيع تشجير شوارع المدينة ،
كذلك أحيا ما افرزه التصميم الأساسي من مناطق معدة لهذا الغرض .
١٠. تطوير وتوسيع الخدمات العامة والمجتمعية وإيجاد حالة من التوازن في توزيعها
ضمن أحيا المدينه .

Abstract

There is a real housing crisis in Iraq, especially in the urban centers and this crisis can be observed largely through overcrowding evident in the housing units, and an estimated housing deficit in Iraq up to 2 million people in 2010.

The research aims to study the geographical distribution of housing in the province, then a statement of the most important factors affecting the geographical distribution as well as the statement of the need for future housing. Has been to rely on statistical geographic analytical method in the study of many of the developments and changes that accompanied the geographical distribution, as well as attention to quantitative statistical aspects in measuring the level of variability and spatial distribution, as it is not obvious that the statistical methods of great importance in contemporary geographical studies .

Has emerged through research need to develop a comprehensive national strategy for a reality residential in the province and identify needs and the degree of overcrowding and the rate of overcrowding at the renewed information periodically in addition to rehabilitation and operation of all plants and factories of construction materials in the province and this has a positive effect in many ways it contributes to the elimination of Unemployment and job creation as well as lower prices of construction materials. were estimating future need to keep around. 112,891.4 units which need to maintain housing in 2020

استماره الاستبيان

- ١- موقع السكن ، القضاء الناحية اسم الحي السكني

٢- المواد المستخدمة في بناء الجدران : الجص والطابوق و () ، الطابوق وألأسمنت () ، البلوك () مختلط ().

٣- مساحة المسكن : اقل من 100 م^2 () ، من $100 - 200\text{ م}^2$ () ، من $200 - 300\text{ م}^2$ () ، 300 م^2 فأكثر ().

٤- عدد الطوابق في المسكن: واحد () ، أثنتان () ، ثلاثة فأكثر ().

٥- ما عدد الغرف الكلمة، واحدة () ، اثنان () ، ثلاثة () ، أربعة فأكثر ()

هواشم والمصادر البحث

- (١) جمهورية العراق ، وزارة الإسكان والعمير ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس بعنوان العجز السكاني في العراق ، بغداد ٢٠١٠ ، ص ١

(٢) جمهورية العراق ، وزارة الإسكان والعمير ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس بعنوان الإسكان الحضري ، بغداد ، نيسان ٢٠١٠ ، ص ٣٤-٢

(٣) صبري فارس البيتي وصلاح الجنابي ، جغرافية الإسكان ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٥ .

(٤) محسن عبد الصاحب المظفر ولطيف هاشم كزار ، "واقع السياسة الإسكانية في العراق" مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٣٢) ، ١٩٩٦ ، ص ٥٩ .

(٥) علي عبد الزهرة الوائلي ، "التحليل الجغرافي لواقع السكن في مدينة الديوانية" ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٣٥) ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٨ .

(٦) جمهورية العراق ، وزارة الإسكان والأعمار ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان الحضري ، ٢٠١٠ ، ص ٣٥-١

(٧) عبد الله رمضان الكندي ، مشكلة الإسكان في دولة الكويت دراسة تحليلية تقويمية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (٨٦) ، ١٩٨٦ ،

(٨) عباس فاضل السعدي ، نمو السكان في ليبيا الى أين يتجه ، وما هي عوامل مكوناته ، مجلة البحوث والدراسات الجغرافية ، العدد (٣) ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٦ .

(٩) حسين عليوي ناصر الزيداني ، التوزيع الجغرافي لسكان اهوار جنوب العراق (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS) مجلة كلية التربية ، جامعة ذي قار ، العدد (١) ، ٢٠١١ ، ص ٢٥٠

(١٠) استخرج معدل النمو السكاني من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة الآتية :

$$r = \sigma \sqrt{\frac{p_+}{p_0}} - 1 \times 100$$

: معدل

النمو السكاني

P_0 : عدد السكان في التعداد السابق

P_1 : عدد السكان في التعداد اللاحق

T : الفرق بالسنوات بين التعدادين

المصدر : U.N, Demographic , Year book , 1988 , p.15

(١١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الاماني ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، دار الحكمة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥١

(١٢) المصدر السابق ، ص ٥٢

(١٣) صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر ، اسس وتطبيقات: دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، ١٩٩٢ ، ص ١٨٩

(١٤) عبد العالي حسين حبيب ، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٠

(١٥) . برنامج الأمم المتحدة ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٥٠ ، مطابع السياسة ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٦٣

(١٦) سمير غبور ، التعريف بقضايا ووجهات نظر حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٥٥ .

التحليل الجغرافي لشكلة الإسكان في محافظة ذي قار (٢٤)

(١٧) يمكن الحصول على نسبة التركز باستخدام المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة التركز} = \frac{2}{1} \times (S - C)$$

إذ أن :

S = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة المنطقة الكلية .

C = النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان المنطقة الكلية .

ΔC = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها البعض .

المصدر :

عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، مشاہ دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٤٦ .

(١٨) حسين عليوي ناصر الزبادي ، التوزيع الجغرافي وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٤ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS) ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٦٥ ، ٢٠١١ ، ص ٣١٥

(١٩) تأخذ معادلة توقعات السكان باعتماد معدل النمو الصيغة الآتية :-

$$P_n = P_0 (1 + r)^n$$

حيث أن P_n تعني عدد السكان المتوقع لسنة الأساس.

P_0 تعني عدد السكان في آخر تعداد.

N تعني عدد السنوات الفاصلة بين آخر تعداد والسنة المستقبلية.

R تعني معدل النمو السنوي بين آخر تعدادين.

المصدر :

Roland Present , Demographic Statistique,P.u.F , Paris, 1972, p.158. -

(٢٠) حسين عليوي ناصر الزبادي ، نمو السكان وتوزيعهم في اهوار محافظة ذي قار للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية) ، مجلة آداب ذي قار ، العدد (٣) ، ٢٠١١ ،

(٢١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية ٢٠١٤-٢٠١٩ ، لجنة تنمية القطاع التشييد والاسكان، مسودة ورقة قطاع التشييد والاسكان ، الاصدار الثاني، ٢٠٠٩

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٨ - العدد : ١ / ج ٢ - السنة : ٢٠١٥